وردوا الاموال لاصحابها ...

ذكرت مجلة « ميدايست ماركت » الصادرة في اواخر عام ١٩٧٥ ، ان مصر والولايات المتحدة الاميركية ، ستوقعان على « اتفاقية تعويضات عن الممتلكات المصادرة والمؤممة ما بين اعوام الخمسينات وبداية الستينات والتي تخص التابعية الاميركية » .

وبموجب هذا الاتفاق ستقوم الحكومة المصرية بتقدير التعويضات،التي يتوقع لها ان تبلغ بضعة عشرات من ملايين الدولارات ، وستسلم هذه التعويضات الى الحكومة الاميركية مباشرة ، والاخيرة ستقوم بتوزيعها على الذين تقدموا « بشكوى التعويض » والبالغ عددهم لحد الان ١٥٠ فردا ومؤسسة ...

ومعلوم انه سيترتب على الحكومة المصرية الدفع بالعملة الصعبة ، في سنة ١٩٧٦ « الصعبة » ، التي كما يذكر المسؤولون المصريون انفسهم ، انها لربما ستكون اسوأ ازمة مالية في تاريخها منذ سنوات !

اما من اين ستاتي هذه التعويضات من خزينة مصر الخاوية ، فالجواب هو من حساب المواطن المصري الذي يعصر الفلاء دمه

« الانكليز » يسعون لتجديد علاقاتهم بالمنطقة

خلال الاسابيع الماضية ، شهدت منطقة الشرق الاوسط « هجوما » انكليزيا ، تمثل في زيارات الوزيرين « كالاهان » ، « وايتلاو »، ووفدين عن حزب المحافظين [حكومة الظل]، زار هؤلاء عددا من الدول العربية التي سبق وكان للانكليز مصالح معها وعلاقات قوية فيها !

وهذه الهجمة « الانكليزية » ، جزء من هجمة اوربية شاملة على المنطقة باعتبارها افضل منطقة للاستثمارات من جهة ، ولكونها اهم منطقة في العالم نفطيا !..

ان الهجوم الانكليزي هنا يأتي ضمن اطار المنافسة بين الدولة الامبريالية نفسها ، والذي سبق بدء الحوار العربي ـ الاوربي ، واعقبه ، بهدف تحسين شروط العلاقات التجارية والسياسية والنفطية لصالح الدول الاوربية لا غير ...

ومن المعلوم ان عام ١٩٧٥ شهد تطورا جيدا في صالح العلاقات التجارية البريطانية مع الدول العربية وخاصة في النصف الثاني من ذلك العام ، ويبدو ان هذا التطور هو مؤشر اخر لما ستكون عليه سنة ١٩٧٦ !

نظام السادات والسلاح الالماني

تدرس الحكومة الالمانية اقتراحا يقضي برفع حظر السلاح المتخذ الى دول الشرق الاوسط وذلك على ضوء مواقف الدول الاخرى التي رفعت حظر ارسال اسلحتها الى المنطقة. ومنها فرنسا التي ازدادت مكانتها في الاونة الاخيرة وانتعشت فيها تجارة السلاح مع اكثر من بلد عربي .

ان طلب رفع الحظر قامت به شركات صنع السلاح الكبرى المنتجة لدبابات « ليوبارد » وطائرات « الفا » المقاتلة وغيرها من الاسلحة ...

ويبدو ان الحكومة الالمانية كانت تنتظر فرصة مناسبة لدخول حلبة منافسة بيع الاسلحة الى المنطقة، والتي باتت تحقق ارباحا تقدر بمئات الملايين من الدولارات سنويا . وهذه الفرصة جاءتها من حكومة السادات ، التي تقدمت بطلب حول شراء بعض انواع الاسلحة الالمانية المتميزة ، كما ذكرت ذلك وكالات الانباء العالمية ...

حَملة عالميّة لحَياة المناضل نجيب العش

يعاني معظم المعتقلين السياسيين التقدميين والثوريين في تونس من مظالم سلطات القمع ، فزيادة على التعذيب الوحشي الذي يتعرضون له ، يحرمون من ابسط الحقوق الانسانية التي تقرها كل المجتمعات في العالم مثل الزيارات ، وسائل الاعلام ، الغذاء الكافي ، شروط الاعتقال الصحية ، التطبيب الخ ..

ويخشى حاليا على حياة عدد منهم في سجون برج الرومي (بنزرت) والكاف والقصرين . ولعل أخطر حالة هي حالة المناضل : نجيب العش ، حوكم هذا الشاب ، ولم يتجاوز عندها سن الثامنة عشر ، في محاكمة الـ ٢٠٢ في آب ١٩٧٤ وحكم باربع سنوات سجن حيث ابدى شجاعة فائقة امام جلاديه .

وبعد مدة طويلة من التعذيب ، يعاني حاليا من مرض شديد ومع ذلك ترفض السلطة نقله للمستشفى لمعالجته حيث يوجد في سجن برج الرومي . وقد وجهت منظمة الهيئات الديمقراطية وحقوق الانسان في العالم نداءات للرأي العام الديمقراطي والتقدمي من اجل انقاذ حياة المناضل نجيب العش بالمشاركة في حملة التضامن مع المعتقلين في سجون الحكم البورقيبي والضغط على السلطات التونسية لنقل نجيب الى المستشفى .

سلاح النفط ، والاسعار وَعقدة النقص لدى السعودية !

ادناه مقتطفات من رسالة الدكتور ابراهيم عبيد رئيس مكتب الشيخ احمد زكي اليماني، وزير البترول السعودي الى المعهد الاوربي في جامعة امستردام ، والمنشورة في مجلة « ميدل ايست » الصادرة في كانو الثاني ١٩٧٦ .

والرسالة بمجملها موجهة الى الدول الاوربية الغربية ، وفيها « حسن النية » للدول العربية وبالذات « حسن نية السعودية » ، طالبا من اوربا الغربية تفهما مقابلا !

ومما قالته الرسالة :

* اعتقد انه من المهم تبيان ان العرب لا يريدون وضع شروط سياسية مسبقة على اوربا الغربية ، او على اية قوة اجنبية اخرى في سبيل التعاون معها .

* بالنسبة لسبل التعاون ، فاننا ، وخاصة في السعودية ذوي افق واسع بحيث يكون التعاون معكم متعدد الجوانب ، والمهم يجب ان نقر بواقع عدم وجود اي تناقض من اي نوع بيننا وبينكم بحيث يوقف العلاقات بيننا ...

* وحول كيفية التصرف بفوائض النفط قال :

ان الدول العربية كانت على قدر كبير من المسؤولية في كيفية التصرف بفوائض النفط لمساعدة الدول الاخرى وعدم حدوث اي اخلال في العالم ، واسواقه المالية ، وتابع قوله ، « اننا لم نبادر الى سحب فجائي للودائع العربية » .

* ان استيرادات الدول العربية ازدادت في عام ١٩٧٤ بمقدار ٨٠٪ من الدول الغربية والتي ساعدت بشكل ملحوظ في ازالة الصعوبات المترتبة عن اخلال ميزان المدول الصناعية ، وان الدول الصناعية ترغب بهذه الوضعية من العلاقات مع الدول النامية .

* خلال حرب تشرين ١٩٧٣ ، قررنا استعمال « سلاح النفط » كاداة « لجلب نظر العالم » الى وضع الشرق الاوسط انذاك فقط ! ولهذا لم نستعمل سلاح النفط كاداة تاديبية ، واؤكد بشدة ان الانتاج خفض حينها بنسبة ١٠٪ فقط ، ولم يقطع نهائيا ابدا !!

* وينهي مستشار اليماني رسالته ، فيطرح جملة من الاقتراحات والعروض والمدللة على حسن نية السعودية ، فيطالب الاوربيين فهم حقيقة الدور السعودي داخل الاوبيك بالنسبة لتسعير النفط ؟

ان اي مواطن يمكنه فهم روحية الرسالة التي خطها المستشارالنفطي السعودي الدكتور « عبيد »، وتدلل على روحية ضعيفة في موقع دفاع ذليل امام اتهامات عدائية ومجمل الرد محاولة خجلة لابراز حسن النية لا غير ، وباي شكل كان !

ان هذه الرسالة تعكس حقيقة موقف الانظمة النفطية في تعاملها مع الدول الغربية، وهي في اخر المطاف تعبير واضح عن عقدة الشعور بالنقص المركبة لهذه الانظمة ، امام العالم الغربي المتفوق ...

تونس

اضرابات في كليّات الجامعة التونسيّة

اندلع من جديد حريق الاضرابات في كليات الجامعة التونسية ، في الاسبوع الماضي ، وخصوصا في كلية الآداب ، حيث فصلت السلطات التونسية اربعة طلاب من الدراسة فيها ، وذلك بعد ان قدمت خمسة آخرين الى المحاكمة ، في شهر كانون الاول الماضي ، وصدرت بحقهم احكام متفاوتة بالسجن بتهمة التحريض على « اعمال الشغب » في الجامعة ، بعد الاضراب الذي قام به طلاب كلية الآداب .

وقد اعلنت الاضرابات الجديدة احتجاجا على تلك الاجراءات التعسفية ، ويطالب الطلاب بالغائها واعادة كافة الطلاب المسجونين والمفصولين للدراسة . وتفيد المعلومات ان السلطة التونسية ، امام تصعيد الطلاب لنضالاتهم ، مصممة على قمع الجامعة بشتى الوسائل . وهي اذا لم تستطع اخماد الحركة الطلابية ، التي عادت هذا العام اقوى من اي وقت مضى تنظيميا وبرامجيا ، فستقدم على غلق الجامعة في وجه الطلاب مثلما فعلت على اثر انتفاضة شباط في عام ١٩٧٢ .

وتقود النضال الحالي في الجامعة التونسية اللجنة الجامعية الوطنية المؤقتة للاتحاد العام لطلبة تونس التي يعتبرها الطلاب التقدميون الممثل الشرعي والوحيد للحركة الطلابية في الداخل والخارج منذ عام ١٩٧٣ في مواجهة اللجنة التنفيذية الممثلة لحزب الدستور والمعينة تعسفيا من قبل النظام الرجعي .

ويأتي التصعيد الجديد في كفاحية الطلبة التونسيين من أجل افتكاك هياكل اتحادهم المصادرة من قبل النظام منذ المؤتمر الثامن عشر للاتحاد في عام ١٩٧١ ولانتخاب ممثليهم الشرعيين بصورة ديمقراطية بعيدا عن تدخل النظام البورقيبي في الحياة الطلابية .

■■